



أثر محددات جودة المراجعة الخارجية في التنبؤ باستمرارية منشآت الاعمال

د. بشير بكري عجيب بابكر

استاذ المحاسبة المشارك بجامعة القرآن الكريم والعلوم الاسلامية

bashir2000h@gmail.com

المخلص

تناولت الدراسة أثر محددات جودة المراجعة الخارجية في التنبؤ بالاستمرارية. هدفت الدراسة إلى اختبار محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة في التنبؤ باستمرارية منشآت الأعمال، ودراسة محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل في التنبؤ باستمرارية منشآت الأعمال. تمثلت مشكلة الدراسة في بيان مدى تأثير محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة والعميل في التنبؤ باستمرارية المنشأة. توصلت الدراسة إلى أن اهتمام مكاتب المراجعة الخاصة بمحددات جودة المراجعة الخارجية يؤدي إلى التنبؤ باستمرارية منشأة الأعمال، وان الكفاءة العلمية والعملية للمراجعين بمكاتب المراجعة تؤثر على جودة المراجعة الخارجية ويجعل منها أداة في التنبؤ بالاستمرارية. أوصت الدراسة بان على مكاتب المراجعة الخاصة بالاهتمام بمحددات جودة المراجعة الخارجية للتنبؤ بالاستمرارية، وضرورة الاهتمام بالكفاءة العلمية والعملية للمراجعين بمكتب المراجعة لرفع جودة الأداء المهني.

المعلومات

تاريخ إرسال الورقة:
2022/7/18

تاريخ قبول الورقة:
2022/7/21

تاريخ نشر الورقة:
2022/9/6

الكلمات المفتاحية: جودة المراجعة الخارجية، الاستمرارية نظم المعلومات المحاسبية ؛ جودة التقارير المالية ؛ البنوك السودانية

تمهيد:

أصبحت مهنة المراجعة بشقيها الداخلي والخارجي محل جدل كبير بعد تكرر حالات الإفلاس والانهيار المالي للعديد من منشآت الأعمال والتي تسعى إدارتها لإعداد تقارير مالية مضللة لمستخدمي القوائم المالية بفئاتهم المختلفة (مستثمرين، مقرضين، محللين ماليين، ..). تعد محددات جودة المراجعة الخارجية بمثابة خط انذار أولي، والتي تقاس بعدة معايير كحجم مكتب المراجعة، وتخصص المراجع في نشاط محدد، وشهرة المكتب، والكفاءة المهنية للمراجع ومدى استقلاليتها.

تعد الاستمرارية أحد المسؤوليات التي يقع عاتقها على إدارة المنشأة بالاعتماد على أساليب وقائية لحماية أصولها المالية والمادية والتي يسعى المراجع الخارجي لتأكيد مصداقيتها بإصدار بشأن قدرة المنشأة على الاستمرار بإجراءات يقوم باتباعها في تخطيط وتجميع أدلة الإثبات للإشارة لمدى قدرة المنشأة على الاستمرار ومدى صحة المعلومات المالية وجودة وفعالية نظام الرقابة التي تسعى إدارة المنشأة لها لحماية أصولها والتي يعتمد عليها مستخدمي التقارير المالية لاتخاذ قراراتهم المختلفة.

تقوم محددات جودة المراجعة الخارجية في بيان حول مدى إمكانية استمرارية المنشأة في المستقبل من خلال العمل على بيان أوجه القصور عند مراجعة بيانات القوائم والتقارير المالية لمنشآت الأعمال باكتشاف وتقليل خطر وجود الأخطاء في القوائم المالية للعميل إلى أقل حد ممكن.

مشكلة الدراسة

باستقراء عدد من الدراسات السابقة مثل دراسة والتي بحثت عن جودة المراجعة الخارجية والاستمرارية إلا أن القليل منها بحث عن محددات جودة المراجعة الخارجية في التنبؤ باستمرارية منشآت الاعمال، وتحاول هذه الدراسة للإسهام في سد الفجوة البحثية من خلال السؤال الرئيس التالي:

“ما أثر محددات جودة المراجعة الخارجية في التنبؤ باستمرارية منشآت الاعمال؟”، ويتفرع منه الأسئلة

الفرعية التالية:

1. ما هو تأثير محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة في التنبؤ باستمرارية المنشأة؟
2. ما هو تأثير محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل في التنبؤ باستمرارية المنشأة؟

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

1. الأهمية العلمية (النظرية)، وتتمثل في:

- أ. مساهمة الدراسة في لفت انتباه الأكاديميين ومراكز الأبحاث لتحديد مفهوم جودة المراجعة الخارجية وآثارها وكيفية تحسينها، لإجراء مزيد من الدراسات في هذا المجال.
- ب. اهتمام شركات ومكاتب المراجعة بتحقيق مستويات عالية من الجودة في الخدمات المقدمة لعملائها يقدمها للتنبؤ باستمرارية منشآت الأعمال.

أثر محددات جودة المراجعة الخارجية في التنبؤ باستمرارية منشآت الاعمال د. بشير بكري عجيب بابكر

ج. إثراء المكتبات بتقديم مفهوم واضح وعملي لجودة المراجعة الخارجية ودورها في التنبؤ باستمرارية منشآت الأعمال.

2. الأهمية العملية (التطبيقية)، وتتمثل في:

أ. بيان تأثير محددات جودة المراجعة الخارجية في التنبؤ باستمرارية منشآت الاعمال.
ب. مساعدة المحللين الماليين في زيادة كفاءتهم في التحليل المالي، والجهات المسؤولة في وضع معايير المراجعة الخارجية.

ج. دراسة تأثير محددات جودة المراجعة الخارجية في التنبؤ باستمرارية منشآت الاعمال.
أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على محددات جودة المراجعة الخارجية.
2. التعرف على أساليب وطرق التنبؤ باستمرارية منشآت الاعمال.
3. بيان محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل في التنبؤ باستمرارية منشآت الاعمال.
4. اختبار محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة في التنبؤ باستمرارية منشآت الاعمال.

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة كلا من المنهج الاستنباطي لتحديد مشكلة الدراسة، المنهج الاستقرائي لبناء الإطار العلمي لأبعاد مشكلة الدراسة وأهدافها بالاعتماد على مختلف الدراسات المحاسبية والاصدارات العلمية المنشورة المرتبطة بموضوع الدراسة وذلك بهدف الوصول إلى تفسير مشكلة الدراسة، المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة، والمنهج الوصفي التحليلي بتحليل بيانات الدراسة الميدانية.

فرضيات الدراسة :

تختبر الدراسة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة والتنبؤ باستمرارية منشآت الاعمال.

الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل والتنبؤ باستمرارية منشآت الاعمال.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة بالآتي:

1. الحدود المكانية: تتمثل في مكاتب المراجعة الخاصة بولاية الخرطوم.
2. الحدود الزمانية: 2022م.

3. الحدود الموضوعية: محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة، محددات جودة

المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل

تنظيم الدراسة:

تتكون الدراسة من مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة، المقدمة وتشمل الإطار المنهجي والدراسات السابقة، المحور الأول بعنوان: الإطار النظري لجودة المراجعة الخارجية المحور الثاني، بعنوان الأطار النظري لاستمرارية المنشأة المحور الثالث يتمثل في الدراسة الميدانية. أما الخاتمة فتشتمل على النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

استعرض الباحث بعضاً من الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة التي يمكن الباحث من الاطلاع عليها: دراسة (مومني والشويات، 2005م): هدفت الدراسة إلى التعرف على نظرة المراجعين حول مسؤوليتهم عن تقييم قدرة العملاء على الاستمرارية، ومدى التزام المراجعين القانونيين بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (570) الخاص بالاستمرارية. توصلت الدراسة أن لدى المراجعين الخارجيين القدرة على ملاحظة مؤشرات عدم القدرة على الاستمرار، والتنبيه لها بدرجة مرتفعة وأن قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك يعتبر أكثر العوامل تأثيراً في تقييم المراجع لقدرة الشركة على الاستمرارية.

دراسة (Salih, 2010): هدفت الدراسة الى بيان أثر جودة المراجعة على تراكم موثوقية الشركات المدرجة في سوق طهران للأوراق المالية ودراسة عامل الثقة في البيانات المدرجة للشركات التي تمت مراجعتها من قبل مكاتب مراجعة ذات مستويات مختلفة في أداء المراجعة بالاعتماد على حجمها وسمعتها. توصلت الدراسة إلى أن الموثوقية المرتبطة بجودة البيانات أعلى وأكبر من موثوقية البيانات للشركات ذات الجودة الأقل، وأن حجم مكتب المراجعة وتاريخه العلمي والعملي والاسم الذي بناه هي التي تعطي صورة على جودة المراجعة.

دراسة (Kouaib, & Jarbou, 2014): سعت الدراسة لبيان التأثير المتبادل للاستخدام المشترك لجودة المراجع الخارجي وهيكل الملكية على التقدير الإداري. توصلت الدراسة إلى أن سمعة المراجع فقط لها تأثير سلبي وهام على إدارة الأرباح، وأن هناك تأثير سلبي متقاطع لمتغيرات جودة المراجعة الخارجية وتركيز رأس المال على إدارة الأرباح تأثير في الشركات الصناعية ولكن له تأثير إيجابي وغير مهم في الشركات التجارية. وان هناك تأثير سلبي مشترك لجودة المراجعة الخارجية والملكية المؤسسية على إدارة الأرباح وبشكل كبير بإدارة أرباح الشركات الصناعية ولكن ليس له تأثير كبير على إدارة أرباح الشركات التجارية.

دراسة (بيانوني، 2015م): سعت الدراسة إلى التعرف على وسائل تحسين جودة المراجعة ومقوماتها، وبيان طرق مراجعة الجودة في منظمات الاعمال اليمينية. توصلت الدراسة إلى أن العوامل المؤثرة على جودة المراجعة تختلف من بيئة لأخرى، ووجود قصور في التشريعات والقوانين التي تحكم مهنة المراجعة في الجمهورية اليمنية، وأن سمعة المنظمة وشهرتها تؤثر إيجاباً على جودة المراجعة.

أثر محددات جودة المراجعة الخارجية في التنبؤ باستمرارية منشآت الاعمال د. بشير بكري عجيب بابكر

دراسة (Zahmatkesh, S. & Rezazadeh, J., 2017): هدفت إلى اختبار تأثير الخبرة والكفاءة المهنية للمراجع على جودة المراجعة من وجهة نظر المراجعين. توصلت الدراسة أن توظيف أشخاص ذوي الخبرة العالية يزيد من جودة المراجعة.

دراسة (Kertarajasa, et, al. 2019): سعت الدراسة لبيان تأثير الكفاءة والخبرة والاستقلالية والعناية المهنية اللازمة والنزاهة على جودة المراجعة في مراعاة أخلاقيات المراجع. أظهرت نتائج الدراسة أن متغيرات الكفاءة والعناية المهنية اللازمة والنزاهة تؤثر بشكل كبير على جودة المراجعة. ولا تؤثر متغيرات الخبرة والاستقلالية بشكل كبير على جودة المراجعة. ولا تعمل متغيرات أخلاقيات المراجع على تعديل الكفاءة والخبرة والاستقلالية والعناية المهنية الواجبة والنزاهة في جودة المراجعة.

دراسة (Alsughayer, 2021): هدفت الدراسة لبيان تأثير كفاءة المراجع ونزاهته وأخلاقياته على جودة المراجعة من تصورات المراجعين. توصلت الدراسة إلى أن سمات الكفاءة والنزاهة والأخلاق لها تأثير كبير على جودة المراجعة. وأن برامج التحسين والتدريب المستمرة تعد من أهم السمات التي تؤثر على جودة المراجعة، وطرق أداء واجباتهم، وامتثالهم لقواعد السلوك.

دراسة (حسن، 2021): هدفت الدراسة لبيان أثر التزام الشركات المساهمة المصرية بالقواعد والطرق التي تضمنها معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (31) الخاص باضمحلال قيمة الأصول فيما يتعلق بقضايا القياس والإفصاح. توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لتطبيق معيار اضمحلال قيمة الأصول رقم (31) في ظل جانحة كورونا على ترشيد متخذي القرار الاستثماري، القيمة العادلة، وتقييم قدرة المنشأة على الاستمرارية.

أولاً: الاطار النظري لجودة المراجعة الخارجية

مفهوم جودة المراجعة الخارجية:

يعتبر مفهوم جودة المراجعة من المفاهيم التي نالت اهتماماً كبيراً والتي لم يستقر فيها الفكر المحاسبي على مفهوم محدد. فقد اهتمت الدراسات البحثية في عدة جوانب لجودة أداء المراجعة كون أن تحديد جودة الخدمة المقدمة للمراجع وبشكل عام اصعب من تحديد حالة السلع المادية الملموسة. فجودة المراجعة تختلف باختلاف الجهات المستفيدة من عملية المراجعة.

فقد عرّفها (عوض، 2005، ص 73) بأنها الأداء الجيد الذي يجب أن يتبع في كل عملية مراجعة للوصول الى الكفاءة المناسبة للوفاء بمتطلبات العميل والمجتمع وبأنها قدر المراجع على اكتشاف المخالفات المالية في النظام المحاسبي للعميل وقدرته على التقرير على ذلك وقيام المراجع بتقليل خطر وجود الاخطاء في القوائم المالية للعميل الى أقل حد ممكن في ضوء الاتعاب المتفق عليها. أما (Zahmatkesh, S. & Rezazadeh, J., 2017, p 2) فعرفها بأنها قدرة المراجع على تطبيق المعرفة والخبرة التي تم اكتسابها في المراجعة حتى يتمكن المراجع من إجراء المراجعة بعناية ودقة وموضوعية. في حين أن (Mardijuwono, & Subianto,, 2018, p 62) قد عرّفها بأنها احتمال أن يجد المراجع انتهاكاً في نظام محاسبة العميل ويبلغ عنه. ورأى (حامد، وفراج،

2018، ص 143) بأنها تنفيذ عملية المراجعة وفقاً للمعايير والإرشادات المهنية بما يؤدي إلى توفير أعلى مستوى ممكن لاحتمال اكتشاف المراجع للأخطاء والمخالفات التي قد توجد بالقوائم المالية والتقرير عنها بما يؤدي إلى زيادة مستوى دقة المعلومات التي يوفرها المراجع لمستخدمي القوائم المالية بما يحقق للأطراف المستفيدة الأهداف المتوقعة من عملية المراجعة. أما (Fossung and Valery, 2022, p 23) فعرفها بأنها قدرة المراجع على اكتشاف التحريفات في الحسابات المالية للعميل من خلال الكفاءة والكشف عن هذه التحريفات من خلال استقلاليته.

يمكن للباحث تعريف جودة المراجعة الخارجية بأنها تخطيط وأداء عملية المراجعة والتقرير عنها وفقاً لمعايير المراجعة الخارجية، بما يضمن اكتشاف المخالفات والتجاوزات المرتبطة بعملية المراجعة والعمل على خفض مخاطر المراجعة إلى أقل حد ممكن وبما يحقق ويشبع رغبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية، وبما يحفظ للمراجع الخارجي استقلاله ونزاهته.

أهداف جودة المراجعة الخارجية:

يرى (عبد العليم، 2000م، ص 313) بأن أهداف جودة المراجعة الخارجية تتمثل في:

1. وجود نظام محاسبي فعال للرقابة على عمليات المشروع.
2. خدمة معدي ومستخدمي القوائم المالية، ومكاتب المراجعة والمنظمات المهنية التي تسعى إلى الزام مكاتب المراجعة الخارجية بتحقيق مستوى عالٍ من الجودة، من أجل تطوير المهنة وتدعيم الثقة فيها.
3. التقليل من الأخطاء والتلاعب وتوفير نظام محاسبي فعال لإنتاج المعلومات المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة.
4. تكوين موضوعية في أداء الأعمال والحفاظ على الاستقلالية في العلاقات مع العملاء.
5. توفير الارشادات الخاصة بالإجراءات التي يجب أن يلتزم بها المراجع الخارجي من أجل الالتزام بالمبادئ الأساسية الخاصة بتفويض السلطة لمساعديه في مهمة المراجعة.
6. أداء عملية المراجعة الخارجية بكفاءة وفاعلية وفقاً لمعايير المراجعة مع الإفصاح عن الأخطاء والمخالفات الجوهرية التي تم اكتشافها في القوائم المالية.
7. كسب ثقة العملاء من خلال زيادة الدقة والانتباه إلى التفاصيل أثناء العمل.
8. تقليل التكاليف التشغيلية المتعلقة بتدقيق العمليات، وتحسين كفاءة وفاعلية أداء المهام، وتقليل الوقت والجهد المبذول في إعادة العمل.
9. زيادة معنويات أعضاء مكتب المراجعة ورفع روحهم المعنوية.

محددات جودة المراجعة الخارجية:

أوضح (الخير، 2017م، ص ص 78-92) بأن محددات جودة المراجعة الخارجية يمكن بيانها على النحو التالي:

1. حجم مكتب المراجعة: يقاس حجم مكتب المراجعة بعدد ونوعية العملاء.
2. الدعاوى القضائية المرفوعة ضد مكتب المراجعة: تعني قدرة المراجع على مقاومة ضغوط العملاء وتمسكه بالمعايير المهنية، وقواعد وآداب السلوك المهني واثام عملية المراجعة الخارجية في الوقت المحدد والمتفق عليه.
3. تخصص المراجع في نشاط العميل: أن يتخصص المراجع في مراجعة نشاط معين أو النصيب السوقي لمنشآت المراجعة في مجال أنشطة معينة، ويقاس التخصص في النشاط بعدد عملاء المراجعة في هذا النشاط منسوباً إلى إجمالي عملائه.
4. شهرة مكتب المراجعة: تأتي بعد سنوات من العمل الجاد وتقديم خدمات ذات جودة عالية والتي تسهم في تحقيق شهرة مكتب المراجعة كالتخصص في نشاط منشأة معينة، والحجم الكبير للمكتب والانتشار الجغرافي لفرعه وقلة أو عدم وجود قضايا دعاويه مرفوعة عليه.
5. الكفاءة المهنية للمراجع الخارجي: وهي المعرفة الكافية والمتخصصة في مجالات المحاسبة والمراجعة والتي تم اكتسابها من التعليم والتدريب الفني.
6. وجود نظام لقبول العملاء: يقوم مكتب المراجعة بتوخي الحيطة والحذر قبل الموافقة على التعاقد مع العملاء الجدد أو استمرار التعامل مع العملاء الحاليين عن طريق وضع نظام لتقييم العملاء، حتى يمكن اختيار العملاء الذين يعتقد أن قوائمهم المالية في حالة تسمح للمكتب بالقيام بعملية المراجعة المتوقعة منه.
7. الإشراف على أعمال المساعدين: يرأس فريق المراجعة الخارجية شريكاً يكون مسؤولاً عن عملية المراجعة، حيث من مهام الشريك الإشراف على أعضاء فريق المراجعة ومتابعة اعمالهم.
8. المنافسة بين مكاتب المراجعة: تعمل مكاتب المراجعة في ظل سوق تنافسية، وذلك نظراً لزيادة عدد المكاتب، وزيادة عدد المرخص لهم بمزاولة المهنة.
9. مدة تولي المراجع عملية المراجعة الخارجية بالمنشأة: وجود تعارض في الفكر المحاسبي حول أثر هذا العامل على جودة المراجعة الخارجية.
10. ساعات المراجعة: يحتاج تنفيذ المراحل المختلفة لعملية المراجعة الى الساعات الكافية للقيام بأداء مهام عمليات المراجعة الخارجية بالعناية المهنية المطلوبة.
11. الاتصال الجيد مع العميل: وجود اتصال جيد ومباشر بين إدارة المنشأة او لجنة المراجعة وفريق عمل المراجعة، يعتبر من محددات جودة المراجعة الخارجية.

12. خبرة المراجع الخارجي: تعتبر خبرة المراجع الخارجي من القضايا التي زاد الاهتمام بها كنتيجة لزيادة عدد حالات فشل عملية المراجعة الخارجية.
13. هيكلية عملية المراجعة الخارجية: يعتمد مفهوم هيكلية عملية المراجعة على أن عملية المراجعة الخارجية يمكن تخطيطها في شكل برامج وذلك بدلاً من الاعتماد الكامل على الاحكام والتقدير الشخصية.
14. استقلال المراجع الخارجي: تنص كافة معايير المراجعة الخارجية في مختلف دول العالم على وجوب أن يكون لدى المراجع الخارجي اتجاه فكري وعقلي مستقل في كافة الأمور المتعلقة بعملية المراجعة الخارجية.

ثانياً: الاطار النظري لاستمرارية المنشأة

مفهوم استمرارية المنشأة:

يشير (الليثي، 2002م، ص 114) بأن مصطلح استمرارية المنشأة (Going Concern) الى أحد الفروض المحاسبية المهمة التي يركز عليها المحاسبون عند إعداد القوائم المالية وتطبيق الاجراءات المحاسبية، ويعنى هذا أن المنشأة وجدت لتستمر ويتم تقديم معظم الأصول طبقاً لهذا المفهوم. وأشار (Elizabeth. et. al., 2013, pp 354-355) بأن المجمع الامريكي للمحاسبين (AICPA) في نشرته (SAS no.59) بأن المراجعون يتحملون مسؤولية تقييم ما إذا كان هناك شك كبير بشأن قدرة الكيان على الاستمرار كمنشأة مستمرة لفترة زمنية معقولة (لا تتجاوز 12 شهراً من تاريخ الميزانية العمومية). بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة (GAAP)، يُفترض أساس الاستمرارية لعرض البيانات المالية في حالة عدم وجود معلومات على عكس ذلك. ورأى (Enofe. et. al., 2013, p 3) بأن الاستمرارية تستند إلى بيان المعيار الدولي للتدقيق (ISA 570). والمتتمثلة في مسؤولية المراجع في الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لافتراض الاستمرارية في إعداد البيانات المالية واستنتاج ما إذا كان هناك شك جوهري حول قدرة المنشأة على الاستمرار في العمل. وذكر (IFAC, 2016, p 1) بأنه يتم إعداد البيانات المالية على افتراض أن المنشأة مستمرة وستواصل عملياتها في المستقبل المنظور. يتم إعداد البيانات المالية للأغراض العامة باستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي، إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المنشأة أو وقف العمليات، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يمكن للباحث تعريف مفهوم الاستمرارية بأنه فرض من الفروض المحاسبية التي تفترض أن حياة المشروع مستمرة الى ما لا نهاية ما لم تكن هناك نية بتصفية الشركة.

المؤشرات التي تثير شك المراجع في استمرارية المنشأة:

أصدر مجمع المحاسبين القانونيين في استراليا قائمة لتوضيح معيار المراجعة الدولي 570 من المؤشرات لاكتشاف حالات الشك في استمرارية المنشأة وفق ما يلي: (محمود، 2013، 28-30).

1. المجموعة الأولى: المؤشرات المالية وتتمثل في الآتي:

- أ. زيادة الالتزامات المتداولة إلى الأصول المتداولة.
- ب. قرب استحقاق قروض ذات آجال محددة دون وجود امكانية متوقعة للسداد او التجديد.
- ج. ظهور النسب المالية الاساسية بشكل سلبي.
- د. وجود خسائر تشغيلية متكررة.
- هـ. تأخر توزيعات الارباح او توقفها.
- و. عدم القدرة على تسديد استحقاقات الدائنين في تواريخ استحقاقها.
- ز. صعوبة الالتزام بشرط اتفاقيات القروض.
- ح. اصرار موردي البضاعة على التعامل نقداً.
- ط. عدم القدرة على توفير التمويل اللازم لتطوير منتج جديد أو استثمارات ضرورية.
- ي. وجود عجز في التدفقات النقدية الناتجة من التشغيل.

2. المجموعة الثانية: المؤشرات التشغيلية وتتمثل في:

- أ. ارتفاع معدل دورات المديرين المهمين دون ايجاد من يحل محلهم.
- ب. فقدان سوق رئيسي أو مورد رئيسي.
- ج. وجود صعوبات لها علاقة بالقوى العاملة.

3. المجموعة الثالثة: المؤشرات الأخرى وتتمثل فيما يلي:

- أ. عدم الالتزام بمتطلبات كفاية رأس المال أو المتطلبات القانونية الأخرى.
- ب. وجود قضايا مرفوعة على المنشأة يمكن ان تنشأ عنها التزامات لا تستطيع المنشأة الوفاء بها.
- ج. تغيير في السياسات والقوانين الحكومية وقد ينتج عن هذا التغيير تأثير عكسي على المنشأة.

المحور الثالث تحليل بيانات الدراسة الميدانية

تخطيط الدراسة الميدانية الهدف منها تحديد محتوى الدراسة الذي يحقق أهدافها واثبات فرضياتها من خلال تحديد محتويات الدراسة ومصادر البيانات واسلوب جمعها من المصادر الميدانية .

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من عينة من العاملين بمكاتب المراجعة لولاية الخرطوم، تم اختيار عينة للباحث من (120) مفردة من ذوي الاختصاص.

الاستبانة الموزعة والمستلمة لمجتمع الدراسة:

الأداة المستخدمة لجمع البيانات في هذا الدراسة هي الاستبانة، فقد تم توزيع (120) استبانة على مجتمع الدراسة لعينة طبقية قسدية من عينة من العاملين بمكاتب المراجعة الخاصة ولاية الخرطوم، وبلغت

نسبة الاستبانة الموزعة والمستلمة التي أجري عليها التحليل بنسبة الاستجابة 90.83% وهذا يدل على أن أغلب الاستبانات التي وزعت تم استلامها، هذه النسبة كافية لإجراء الاختبارات الإحصائية والحصول على نتائج تعميم علي مجتمع الدراسة المعني.

اختبار درجة مصداقية البيانات

ثبات الاختبار بأن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة. ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجة كل منهم ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجة نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً. كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار. ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1- طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان-براون.

2- معادلة ألفا-كرونباخ.

3- طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

4- طريقة الصور المتكافئة.

5- معادلة جوتمان.

لاختبار مدى توافر الثبات والاتساق الداخلي بين الإجابات على العبارات تم احتساب معامل المصدقية ألفا كرنباخ (Alpha- cronbach) وتعتبر القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرنباخ 60%. وقد تم إجراء اختبار المصدقية على إجابات المستجيبين للاستبانة لجميع محاورها. الجدول رقم (1) يبين معامل الصدق والثبات لعبارات الاستبانة

جدول رقم (1) معامل المصدقية ألفا كرنباخ والثبات لعبارات الاستبانة

البيان	معامل المصدقية ألفا كرنباخ	معامل الثبات
عبارات المحور الاول	0.762	0.873
عبارات المحور الثاني	0.686	0.828
عبارات المحور الثالث	0.973	0.986
لجميع عبارات الاستبانة	0.868	0.932

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2022م

بلغ معامل المصدقية ألفا كرنباخ في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبانة (86.8%) فيما بلغ معامل الثبات (93.2%)، وتشير هاتان القيمتان إلى الثبات والصدق الكبيرين في إجابات أفراد عينة الدراسة بما

أثر محددات جودة المراجعة الخارجية في التنبؤ باستمرارية منشآت الاعمال د. بشير بكري عقيب بابكر

يؤدي إلى الثقة والقبول بالنتائج التي ستخرج بها هذه الدراسة، مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

التوزيع التكراري لفرضيات الدراسة الميدانية.

يستخدم التوزيع تكراري لفرضيات الدراسة الميدانية لقياس درجة الاستجابة على العبارة. وفيما يلي تلخيص التكرارات لعبارات الاستبانة.

1. عبارات المحور الاول محددات جودة المراجعة المرتبطة بمكتب المراجعة

يوضح الجدول رقم (2) التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الاول:

جدول رقم (2) التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الاول

الوسيط الحسابي	الانحراف المعياري	الاجابة					العبارة	رقم
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة		
		%	%	%	%	%		
4.18	0.626			11.93	57.80	30.28	1. الخبرة العملية لأعضاء مكتب المراجعة	
4.36	0.553			3.67	56.88	39.45	2. الموضوعية عند فحص القوائم والتقارير المالية	
4.28	0.636			10.09	52.29	37.61	3. الكفاءة العلمية لأعضاء مكتب المراجعة	
4.12	0.557			10.09	67.89	22.02	4. المحافظة على سرية المعلومات التي يحصل عليها المكتب من العميل	
4.08	0.611			14.68	62.39	22.94	5. حجم الدعاوى القضائية المرفوعة ضد مكتب المراجعة	

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2022م

يتضح من الجدول رقم (2) :

1. أغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الأولى بنسبة بلغت (57.8%)، تلتها الافراد الذين يوافقون وبشدة على صحة العبارة بنسبة بلغت (30.28%)، واخيراً تلتها الافراد الذين أجابوا بالحياد بنسبة بلغت (11.93%). بلغ الانحراف المعياري (0.626) والوسط الحسابي (4.18).
 2. أغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الثانية بنسبة بلغت (56.88%)، تلتها الافراد الذين يوافقون وبشدة على صحة العبارة بنسبة بلغت (39.45%)، وأخيراً تلتها الافراد الذين أجابوا بالحياد بنسبة بلغت (3.67%). بلغ الانحراف المعياري (0.553) والوسط الحسابي (4.36).
 3. أغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الثالثة بنسبة بلغت (52.29%)، تلتها الافراد الذين يوافقون وبشدة على صحة العبارة بنسبة بلغت (37.61%)، وأخيراً تلتها الافراد الذين أجابوا بالحياد بنسبة بلغت (10.09%). بلغ الانحراف المعياري (0.636) والوسط الحسابي (4.28).
 4. أغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الرابعة بنسبة بلغت (67.89%)، تلتها الافراد الذين يوافقون وبشدة على صحة العبارة بنسبة بلغت (22.02%)، واخيراً تلتها الافراد الذين أجابوا بالحياد بنسبة بلغت (10.09%). بلغ الانحراف المعياري (0.557) والوسط الحسابي (4.12).
 5. أغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الخامسة بنسبة بلغت (62.39%)، تلتها الافراد الذين يوافقون وبشدة على صحة العبارة بنسبة بلغت (22.94%)، واخيراً تلتها الافراد الذين أجابوا بالحياد بنسبة بلغت (14.68%). بلغ الانحراف المعياري (0.611) والوسط الحسابي (4.08).
2. عبارات المحور الثاني محددات جودة المراجعة المرتبطة بالعميل

يوضح الجدول رقم (3) التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الثاني:

جدول رقم (3) التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الثاني

الرقم	العبارة	الاجابة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	أوافق بشدة	أوافق
		%	%	%	%	%
1.	حجم المخاطر المحيطة بنشاط العميل			12.84	47.71	39.45
2.	المعرفة بطبيعة نشاط العميل			6.42	51.38	42.20
3.	فعالية نظام الرقابة الداخلية للعميل			3.67	52.29	44.04
4.	كفاءة إدارة المراجعة الداخلية			10.09	64.22	25.69
5.	تأثير العميل على اعداد القوائم والتقارير المالية			8.26	60.55	31.19

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2022م

يتضح من الجدول رقم (3)

1. أغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الأولى بنسبة بلغت (47.71%)، تلتها الافراد الذين يوافقون وبشدة على صحة العبارة بنسبة بلغت (47.71%)، وأخيراً تلتها الافراد الذين أجابوا بالحياد بنسبة بلغت (12.84%). بلغ الانحراف المعياري (0.676) والوسط الحسابي (4.27).
2. أغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الثانية بنسبة بلغت (51.38%)، تلتها الافراد الذين يوافقون وبشدة على صحة العبارة بنسبة بلغت (42.2%)، واخيراً تلتها الافراد الذين أجابوا بالحياد بنسبة بلغت (6.42%). بلغ الانحراف المعياري (0.601) والوسط الحسابي (4.36).
3. أغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الثالثة بنسبة بلغت (52.29%)، تلتها الافراد الذين يوافقون وبشدة على صحة العبارة بنسبة بلغت (44.04%)، واخيراً تلتها الافراد الذين أجابوا بالحياد بنسبة بلغت (3.67%). بلغ الانحراف المعياري (0.563) والوسط الحسابي (4.40).
4. أغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الرابعة بنسبة بلغت (64.22%)، تلتها الافراد الذين يوافقون وبشدة على صحة العبارة بنسبة بلغت (25.69%)، وأخيراً تلتها الافراد الذين أجابوا بالحياد بنسبة بلغت (10.09%). بلغ الانحراف المعياري (0.580) والوسط الحسابي (4.16).
5. أغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الخامسة بنسبة بلغت (60.55%)، تلتها الافراد الذين يوافقون وبشدة على صحة العبارة بنسبة بلغت (31.19%)، وأخيراً تلتها الافراد الذين أجابوا بالحياد بنسبة بلغت (8.26%). بلغ الانحراف المعياري (0.587) والوسط الحسابي (4.23).

3. عبارات المحور الثالث التنبؤ باستمرارية منشأة الاعمال

يوضح الجدول رقم (4) التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الثالث:

جدول رقم (4) التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الثالث

الرقم	العبارة	الاجابة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	أوافق بشدة	أوافق
		%	%	%	%	%
1.	وجود خسائر تشغيلية متكررة	28.44	66.97	4.59		0.525
2.	ظهور النسب المالية الاساسية بشكل سلبي	28.44	66.06	5.50		0.538
3.	اصرار موردي البضاعة على التعامل نقداً	25.69	69.72	4.59		0.511
4.	عدم القدرة على تسديد استحقاقات الدائنين في تواريخ استحقاقها	28.44	65.14	6.42		0.550
5.	وجود دعاوى قضائية متكررة ضد المنشأة	30.28	65.14	4.59		0.534

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2022م

يتضح من الجدول رقم (4) :

1. أغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الأولى بنسبة بلغت (66.97%)، تلتها الافراد الذين يوافقون وبشدة على صحة العبارة بنسبة بلغت (28.44%)، وأخيراً تلتها الافراد الذين أجابوا بالحياد بنسبة بلغت (4.59%). بلغ الانحراف المعياري (0.525) والوسط الحسابي (4.24)
2. أغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الثانية بنسبة بلغت (66.06%)، تلتها الافراد الذين يوافقون وبشدة على صحة العبارة بنسبة بلغت (28.44%)، وأخيراً تلتها الافراد الذين أجابوا بالحياد بنسبة بلغت (5.50%). بلغ الانحراف المعياري (0.538) والوسط الحسابي (4.23).
3. أغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الثالثة بنسبة بلغت (69.72%)، تلتها الافراد الذين يوافقون وبشدة على صحة العبارة بنسبة بلغت (25.69%)، وأخيراً تلتها الافراد الذين أجابوا بالحياد بنسبة بلغت (4.59%). بلغ الانحراف المعياري (0.511) والوسط الحسابي (4.21).
4. أغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الرابعة بنسبة بلغت (65.14%)، تلتها الافراد الذين يوافقون وبشدة على صحة العبارة بنسبة بلغت (28.44%)، وأخيراً تلتها الافراد الذين أجابوا بالحياد بنسبة بلغت (6.42%). بلغ الانحراف المعياري (0.550) والوسط الحسابي (4.22).
5. أغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الخامسة بنسبة بلغت (65.14%)، تلتها الافراد الذين يوافقون وبشدة على صحة العبارة بنسبة بلغت (30.28%)، وأخيراً تلتها الافراد الذين أجابوا بالحياد بنسبة بلغت (4.59%). بلغ الانحراف المعياري (0.534) والوسط الحسابي (4.26).

اختبار الفرضيات:

أولاً: اختبار الفرضية الاولى التي تنص على (هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين محددات جودة المراجعة المرتبطة بمكتب المراجعة والتنبؤ باستمرارية منشأة الاعمال):

لاختبار الدلالة الإحصائية لفرضيات الدراسة تم استخدام هذا الاختبار لبيان العلاقة بين المتغير المستقل والتمثل بمحددات جودة المراجعة المرتبطة بمكتب المراجعة، والمتغير التابع المتمثل بالتنبؤ باستمرارية منشأة الاعمال عند مستوى معنوية 5%. ويوضح الجدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الاولى:

جدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الاولى

التفسير	القيمة الاحتمالية (sig)	اختبار (t test)	معامل الانحدار	
معنوي	0.000	5.226	2.347	المعامل الثابت
معنوي	0.000	4.215	0.443	معامل التغير المستقل
النموذج معنوي			0.377	معامل الارتباط (R)
			0.142	معامل التحديد (R ²)
			17.770	معامل التحديد (F)
$y = 2.347 + 0.443 x_1$				

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2022م

يتضح من جدول رقم (5) ما يلي:

1. وجود ارتباط طردي بين محددات جودة المراجعة المرتبطة بمكتب المراجعة، والتنبؤ باستمرارية منشأة الاعمال حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.377).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.142) وهذه القيمة تدل على أن محددات جودة المراجعة المرتبطة بمكتب المراجعة تسهم بنسبة (14.2%) في التنبؤ باستمرارية منشأة الاعمال.
3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة (F) (17.770) وهي دالة عند مستوى معنوية (0.000).

يستنتج الباحث بأن فرضية الدراسة التي نصت على أن (هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين محددات جودة المراجعة المرتبطة بمكتب المراجعة والتنبؤ باستمرارية منشأة الاعمال)، تم التحقق من صحة عباراتها. ثانياً: اختبار الفرضية الثانية التي تنص على (هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين محددات جودة المراجعة المرتبطة بالعميل والتنبؤ باستمرارية منشأة الاعمال):

لاختبار الدلالة الإحصائية لفرضيات الدراسة تم استخدام هذا الاختبار لبيان العلاقة بين المتغير المستقل والمتمثل بمحددات جودة المراجعة المرتبطة بالعميل، والمتغير التابع المتمثل بالتنبؤ باستمرارية منشأة الاعمال عند مستوى معنوية 5%. ويوضح الجدول رقم (6) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الثانية:

جدول رقم (6): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الثانية

التفسير	القيمة الاحتمالية (sig)	اختبار (t test)	معامل الانحدار	
معنوي	0.000	4.614	2.250	المعامل الثابت
معنوي	0.000	4.081	0.463	معامل التغير المستقل
النموذج معنوي			0.367	معامل الارتباط (R)
			0.135	معامل التحديد (R^2)
			16.655	معامل التحديد (F)
$2 = 0.4250y + 6x_2$				

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2022م

يتضح من جدول رقم (6) ما يلي:

1. وجود ارتباط طردي بين محددات جودة المراجعة المرتبطة بالعميل، والمتغير التابع المتمثل في التنبؤ باستمرارية منشأة الاعمال حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.367).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.135) وهذه القيمة تدل على ان محددات جودة المراجعة المرتبطة بالعميل تسهم بنسبة (13.5%) في التنبؤ باستمرارية منشأة الاعمال.

3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة (F) (16.655) وهي دالة عند مستوى معنوية (0.000).

يستنتج الباحث بأن فرضية الدراسة التي نصت على ان (هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين محددات جودة المراجعة المرتبطة بالعميل والتنبؤ باستمرارية منشأة الاعمال)، تم التحقق من صحة عباراتها.

النتائج:

- بناءً على الاطار النظري للدراسة والدراسة الميدانية توصل الباحث الى النتائج التالية:
1. أن اهتمام مكاتب المراجعة الخاصة بمحددات جودة المراجعة الخارجية يؤدي الى التنبؤ باستمرارية منشأة الاعمال.
 2. أن الكفاءة العلمية والعملية للمراجعين بمكاتب المراجعة تؤثر على جودة المراجعة الخارجية، ويجعل منها أداة في التنبؤ باستمرارية منشأة الاعمال.
 3. أن وجود خبراء لدى مكتب المراجعة في فروع المعرفة المختلفة يؤثر على جودة المراجعة الخارجية للتنبؤ باستمرارية منشأة الاعمال.
 4. أن التخصص المهني لمكتب المراجعة يسهم في تدعيم التعرف على نشاط العميل والذي ينعكس ايجاباً في رفع الكفاءة المهنية لعملية المراجعة
 5. نزاهة مكاتب المراجعة تسهم في خفض حجم الدعاوى القضائية.
 6. أن السمعة المهنية لمكتب المراجعة يؤثر على جودة المراجعة الخارجية ويجعل منها أداة فعالة لتحسين مصداقية المعلومات المحاسبية.
 7. أن وجود نظام للرقابة على جودة الأداء بمكتب المراجعة يؤثر على جودة المراجعة الخارجية للتنبؤ باستمرارية منشأة الاعمال.

ثانياً: التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة يوصي الباحث بالآتي :

1. تبني مكاتب المراجعة الخاصة بالاهتمام بمحددات جودة المراجعة الخارجية للتنبؤ باستمرارية المنشآت.
2. ضرورة الاهتمام بالكفاءة العلمية والعملية للمراجعين بمكتب المراجعة لرفع جودة الأداء المهني.
3. على المنظمات المهنية وضع نظم للرقابة على جودة الأداء لمكاتب المراجعة للتنبؤ باستمرارية المنشآت.
4. ضرورة وجود خبراء لدى مكاتب المراجعة في فروع المعرفة المختلفة للتنبؤ باستمرارية المنشآت.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- الخير، بشير صالح محمد، 2017، عناصر جودة المراجعة من وجهة نظر مديري الشركات المساهمة، (الخرطوم: جامعة السودان الليني، فؤاد محمد، 2002، نظرية المحاسبة - مدخل معاصر، (القاهرة: دار النهضة العربية، ط2).
- للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة).
- بيانوني، أحمد عز الدين، 2015، العوامل المؤثرة على جودة المراجعة ومراجعة الجودة في منظمات الاعمال - دراسة ميدانية بالجمهورية اليمنية، (الخرطوم: جامعة ام درمان الاسلامية، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة).
- حامد، نهى عبدالفتاح، وفراج، ثناء عطية، 2018، تأثير محددات اختيار مراجع الحسابات الخارجي على جودة أداء عملية المراجعة: دراسة نظرية تحليلية، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، مج 22، ع 1.
- حسن، دينا كمال عبدالسلام علي، 2021، أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري المعدل اضمحلال قيمة الاصول في ظل جائحة كورونا "" على تقييم قدرة المنشأة على الاستمرارية: دراسة تطبيقية، جامعة بورسعيد، كلية التجارة، مجلة البحوث المالية والتجارية، ع2.
- عبد العليم، محمد بكري، 2000، قياس جودة الخدمات المهنية- دراسة تطبيقية لمفاهيم وقياس خدمة مراجعة الحسابات وأثرها على رضا العملاء، (جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع 3).
- عوض، آمال محمد محمد، 2005، الاختيار التكيفي لاستراتيجيات قياس وضبط مخاطر الاعمال وتأثيره على جودة الأداء المهني للمراجع، جامعة طنطا، كلية التجارة، مجلة التجارة والتمويل، ع 1 .
- محمود، حسن شلقامي، 2013، دراسة تحليلية لأدوات دعم كفاءة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن تقييم استمرارية المنشأة، (مجلة البحوث الادارية، مجلد 31، العدد 2، 2013م)
- مومني، والشويبات، منذر طلال، زياد، 2005، مدى تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (570) الخاص بالاستمرارية من قبل مدققي الحسابات الأردنيين، (عمان: جامعة اليرموك، ابحات اليرموك، مج 21، ع 4)

ثانياً: المراجع الاجنبية

- **Alsughayer, S.,** (2021), Impact of Auditor Competence, Integrity, and Ethics on Audit Quality in Saudi Arabia, Open Journal of Accounting, 10
- **Elizabeth Carson, et. al.,** (2013), Audit Reporting for Going-Concern Uncertainty: A Research Synthesis, Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol. 32, Supplement 1 .

- **Enofe. A.O., et. al.**, (2013), Audit Report and Going Concern Assumption in the Face of Corporate Scandals in Nigeria, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.4, No. 13.
- **Fossung, M. and Valery Verges, D.**, (2022), External Audit Quality and Value Creation: What Relationship in the Cameroonian Context, Open Journal of Accounting, 11.
- **IFAC, (2016)**, International standard on auditing 570 « Going concern », (Accessed on December, 15).
- **Kertarajasa, Astro Yudha, et. al.** (2019), The Effect of Competence, Experience, Independence, Due Professional Care, And Auditor Integrity On Audit Quality With Auditor Ethics as Moderating Variable, Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies 5/1.
- **Kouaib, Amel., & Jarboui, Anis.**, (2014), External Audit Quality and Ownership Structure: Interaction and Impact on Earnings Management of Industrial and Commercial Tunisian Sectors, Journal of Economics, Finance and Administrative Science 19.
- **Mardijuwono, Agus Widodo, & Subianto, Charis.**, (2018), Independence, Professionalism, Professional Skepticism: The Relation Toward The Resulted Audit Quality, Asian Journal of Accounting Research, Vol. 3 Issue: 1.
- **Salih Mahdi, 2010**, An Investigation of the Effect Audit Quality on Accrual Reliabilit of Listed Companies Tehran Stock Exchange, Review of international Comparative Management, Vol 11, Issue 5, Dec.
- **Zahmatkesh, S. & Rezazadeh, J.**, 2017, The Effect of Auditor Features on Autit Quality, Reviews of Applied Management Studies, .